

خادم الحرمين الشريفين يوجه بصرف مكافأة لموظف في وزارة العدل

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - أواخر شعبان الماضي بصرف مكافأة تشجيعية للموظف بمحكمة الجبيل حمد بن سعيد الغامدي وذلك نظير استقامته وإخلاصه في عمله، ولكونه من الكوادر الوظيفية المشهود لها بالنزاهة والقيام بالأمانة على الوجه الأمثل من خلال التعاون المثمر مع كل ما يعود بالخير على الوطن والنفع على الصالح العام.

من جانبه ثمن معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ هذه المبادرة الملكية الكريمة. وأعرب عن عميق شكره للقيادة الحكيمة على هذا التكريم الذي يأتي في إطار حرص الدولة - أيدها الله - على تقدير وتشجيع الكوادر الوظيفية من أبناء هذا الوطن والذين يقدمون صورة صادقة ومشرفة تبين مدى حرصهم على مكتسباته وفوائدهم له ولقيادته عبر العمل الجاد المثمر في كل ما من شأنه تحقيق المصلحة العامة.

معالي وزير العدل يرعى اللقاء الأول للمحكمين

رعى معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بحضور صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي مساء يوم الأحد ١٣/٩/١٤٢٦هـ حفل اللقاء الأول للمحكمين وذلك بقاعة الشيخ إسماعيل أبو داود في الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة.

وقد بدأ الحفل الذي أعد بهذه المناسبة بآيات من القرآن الكريم. وقد ألقى معالي وزير العدل كلمة شكر خلالها باسمه ونيابة عن منسوبي الوزارة الغرفة التجارية الصناعية رئيساً وأعضاء على جهودهم في تنظيم مختلف المناسبات واللقاءات ومن ضمنها تنظيم واستضافة اللقاء الأول للمحكمين. وبيّن معاليه أن اللقاء يحضره ويشارك فيه نخبة من المحكمين السعوديين المعتمدين من وزارة العدل مشيراً إلى أن وزارة العدل مهية لسماع وقبول أي مقترحات وملاحظات تسهم في تطوير التحكيم وآلياته. عقب ذلك ألقى صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود كلمة رحب فيها بالحضور مثنياً سموه على دور وزارة العدل في الاهتمام بكل ما من شأنه خدمة قضايا التحكيم والرقي بها. وأبان سموه أن التحكيم في المملكة شهد تطوراً ملموساً بفضل الله ثم بفضل المهتمين بهذا الجانب ممن يملكون القدرة والخبرة في القضاء والتحكيم على مختلف المستويات. عقب ذلك فتح باب النقاش والأسئلة الخاصة باللقاء.

وزير العدل يستقبل رئيس وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الأحد ٦/٩/١٤٢٦هـ بمكتبه بالوزارة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية الدكتور بندر الحجار وعددًا من أعضاء الجمعية. وجرى خلال المقابلة بحث أوجه التعاون والتنسيق بين وزارة العدل والجمعية فيما يعزز حقوق الإنسان التي كفلها الإسلام ونادت بها الشريعة الإسلامية. كما تناول اللقاء التأكيد على أهمية استمرار التعاون بين الجانبين إضافة إلى عدد من الموضوعات من أبرزها ضرورة وجود آلية للتعاون والتنسيق بين الوزارة والجمعية. وقد أعرب رئيس الجمعية عن شكره وامتنانه لمعالي وزير العدل على حسن تفهمه لما عرضته اللجنة مبدياً سروره بما تحققت نتيجة هذه المقابلة.

حضر الاستقبال وكيل وزارة العدل الشيخ عبدالله بن محمد الجيحي ووكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي والمستشار بالوزارة محمد بن عبدالعزيز المهيزع ونائب رئيس الجمعية الدكتور حمد بن عبدالله الماجد والدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والدكتور صالح بن محمد الخثلان.

ندوة التكامل بين القضاء والتحكيم

والخليجية حيث هيأ المركز نفسه لتقديم أفضل الخدمات التحكيمية المختلفة، ومنها فض المنازعات التجارية من خلال اختيار نخبة متميزة من المحكمين والخبراء المعتمدين لديه وهم نخبة من الخبرات الدولية والعربية والخليجية التي لها باع طويلة في مجال التحكيم من التخصصات المختلفة.

وأفاد الدكتور ناصر الزيد أن التحكيم التجاري أصبح يحتل مكانة مهمة في دول مجلس التعاون ويقف مساعداً للنظام القضائي في الدولة ويساند التحكيم القضاء في مهمته في تحقيق العدالة ويقوم بالتخفيف عن كاهل القضاء مشيراً إلى أن التحكيم أصبح وسيلة وحيدة مقبولة لتسوية الخلافات الناشئة عنها لأن المعاملين في التجارة الدولية هم من جنسيات مختلفة ولا يقبل أحدهم بالخضوع للاختصاص القضائي والتشريعي للأخر لجهله به، فليس أمام الطرفين إلا التحكيم وسيلة لفض المنازعات بينهما دون خضوع أحدهما لقانون الأخر. عقب ذلك ألقى معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كلمة أوضح فيها أن هذه الندوة ستثري الوعي بالتحكيم والعمل على نشر ثقافته وستسهم كغيرها من اللقاءات العديدة المماثلة في إلقاء الضوء على العديد من الجوانب المتعلقة به.

وبيّن أن وزارة العدل استشعرت أهمية التحكيم وتفاعلت معه وسعت إلى المبادرة بالإعداد المتكامل للاضطلاع بدورها في هذا المجال، فعملت على إنشاء إدارة تختص بكل ما يتعلق بأعمال شؤون الخبرة والتحكيم، كما حرصت على المشاركة بكل فاعلية في جميع المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتحكيم داخل وخارج المملكة ومنها هذه الندوة المباركة.

وأضاف معاليه: وفي مجال إصدار قوائم التحكيم جرت مخاطبة الجهات ذات العلاقة وتم تشكيل لجنة قيد المحكمين وقامت الوزارة باحتضان اللجنة وقدمت لها كل التسهيلات اللازمة، وبفضل الله أنجزت اللجنة إخراج قائمة المحكمين بإصدارها الأول والثاني وبلغ مجموع المحكمين المنضمين إلى القائمة ثلاثمائة واثنين وعشرين محكماً من عدة جنسيات وفي مختلف المجالات التحكيمية، وهي الآن في الفترة الحالية بصدد الإعداد للإصدار الثالث من هذه القائمة. وتابع قائلاً: إن الوزارة عملت أيضاً على تزويد الجهات ذات العلاقة بنسخ من هذه القائمة ولم تقتصر على الجهات ذات العلاقة المباشرة كالمحاكم وديوان

افتتح معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الثلاثاء ٢٣/٨/١٤٢٦هـ ندوة «التكامل بين القضاء والتحكيم» التي ينظمها مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع مركز (تحكيم) للتدريب القانوني، واستمرت يومين وذلك ببنادق الفورسيزين ببرج المملكة بالرياض.

وقد أقيم حفل خطابي بهذه المناسبة بدئاً بتلاوة آيات من القرآن الكريم، بعد ذلك ألقى المشرف العام لمركز تحكيم للتدريب القانوني المحامي إياد زهير السباعي كلمة تحدث فيها عن التحكيم وأهميته لفض المنازعات.

ثم ألقى الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور ناصر بن غنيم الزيد كلمة أوضح فيها أن دور مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي جاء استجابة لضرورات واحتياجات تتمثل في أهمية وجود جهاز إقليمي يزود القطاع الخاص الخليجي بأليات لتسوية منازعاته التجارية وذلك في ظل زيادة حجم التبادل التجاري وزيادة حجم الاستثمارات في دول مجلس التعاون.

وبيّن أن المركز عقد الندوات والدورات والفعاليات الثقافية في جميع دول مجلس التعاون والدول العربية بهدف إيجاد ونشر ثقافة التحكيم في المنطقة ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية

جولة تفقدية لمعالي الوزير في كتابتي العدل الأولى والثانية بالطائف

قام معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بجولة تفقدية يوم ٢٢/٧/١٤٢٦هـ في كتابتي العدل الأولى والثانية بمحافظة الطائف بعد انتقالهما إلى مقرهما الجديد.

وتجول معاليه في أرجاء المقر واطلع على تجهيزات الأقسام والإدارات والمكاتب وصلات انتظار المراجعين. وحث معالي وزير العدل الجميع على سرعة إنجاز معاملات المواطنين وتقديم أفضل وأرقى الخدمات لهم، كما التقى معاليه بعدد من المواطنين. ورافق معالي وزير العدل خلال الجولة المدير العام لفرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة صالح المنيف ورئيس كتابة العدل الأولى الشيخ عبدالوهاب العبيكان ورئيس كتابة العدل الثانية الشيخ مصلح السواط.

أن يكون لها فحص وقائع وموضع الدعوى. إنشاء مركز وطني للتحكيم التجاري تحت مظلة مجلس الغرفة التجارية والصناعية مع إنشاء فروع له في الغرف التجارية الصناعية لينظم ما يتعلق بالتحكيم من حيث إصدار لأئحة تتعلق بإجراءات التحكيم الأولية وكيفية تحديد آتاعب ومصاريف المحكمين وقائمة محدودة واضحة بأسماء المحكمين. وأفاد معالي الوزير أن نظام مركز التحكيم لدول المجلس الذي أقر إبان عقد القمة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض عام ١٤١٣هـ منذ ذلك الوقت إلى الآن استكمل المركز جوانبه التأسيسية وانطلق يؤدي رسالته ويمارس أعماله ويثبت جدارته ويسجل حضوراً فاعلاً في مختلف الأصعدة، كما يسهم في إثراء الوعي بالتحكيم ونشر ثقافته مشيراً إلى أن هذه الندوة خطوة مباركة من عشرات الخطوات التي خطاها المركز وسيستمر عليها إن شاء الله.

المطالم وزارة التجارة والصناعة والغرفة التجارية والصناعية، بل عمدت إلى تزويد ممثلات المملكة في الخارج بنسخ من إصدارات القائمة. وأطلع معالي وزير العدل الحضور على ما جاء في الأمر الملكي المتعلق بالترتيبات القضائية مشيراً إلى أن الدراسات المرفقة بالأمر تضمنت توجيهاً بإعادة ترتيب الوضع التنظيمي للتحكيم ليكون على النحو التالي: تعديل نظام التحكيم السعودي على نحو يتفق مع متطلبات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية ودعم الاستثمار وذلك بأن تتولى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع ودون تأخير التأكد من عدم تعارض حكم المحكمين مع الكتاب والسنة والأنظمة التي لا تتعارض معها دون

وكيل وزارة العدل يشارك في مؤتمر الاتحاد الدولي للمحاميين

كثيرة تخدم هذا الهدف السامي النبيل، متطلعة إلى عالم خال من الحروب والصراعات والكراهية والتمييز العنصري، موضحة للعالم في الوقت نفسه أن الإرهاب والتطرف ليس من الإسلام في شيء وإنما هو أعمال محرمة مناقضة لأنظمة الإسلام وتشريعاته التي تدعو إلى الوسطية والاعتدال وتحرم الاعتداء على النفس والعرض والعقل والمال، كما تدعو إلى التعاون الدولي في القضاء على أسباب الإرهاب وإقامة العدل وقمع الظلم. وذكر الشيخ يحيى بالأنظمة القضائية التي صدرت بالمملكة العربية السعودية، ومنها نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات ونظام المحاماة وجميعها أنظمة تحقق مبدأ العدالة وتحفظ للجميع أمنه واستقراره. وأكد الشيخ يحيى في كلمة المملكة في أعمال المؤتمر التاسع والأربعين للاتحاد الدولي الذي عقد في مدينة فاس المغربية أواخر شهر رجب الماضي أن مؤتمر الاتحاد ينعقد في وقت يعيش فيه العالم أحداثاً دامية ومآسي مرعبة نتيجة حروب طاحنة وظلم واضطهاد في عدد من الدول والمجتمعات إضافة إلى ما يحيط بالعالم من مخاطر الإرهاب والعنف وانتهاك حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن أعمال هذا المؤتمر تحورت حول موضوعين أساسيين وهما «محامو العالم.. أخلاقيات مشتركة» و«العالم الرقمي.. تحد بالنسبة للقانون».

قال فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى: إن المملكة العربية السعودية إيماناً منها بقيمة العدل وأثره البالغ في تقدم المجتمعات البشرية ورفيها، وانطلاقاً من مبادئها الإسلامية أسهمت ولا زالت تسهم في كل ما من شأنه تحقيق العدل والسلام العالمي ونبذ الظلم والعنف ومحاربة الإرهاب بكل أشكاله بحزم وقوة. وأشار اليحيى إلى أن المملكة قامت بالتعاون مع المجتمع الدولي في ترسيخ قيم العدل والسلام ووقعت على اتفاقيات دولية

آل إسماعيل مساعداً لرئيس كتابة العدل الأولى بالرياض

صدر قرار معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد آل الشيخ بتعيين فضيلة الشيخ محمد بن فهد آل إسماعيل مساعداً لرئيس كتابة العدل الأولى بالرياض، وقد أبدى آل إسماعيل شكره وتقديره لمعالي وزير العدل وقال: إن هذه الثقة تدفعه إلى بذل المزيد من الجهد لما فيه مصلحة الوطن، وسأل الله عز وجل أن يوفقه في مهمات عمله الجديد.

وفد وزارة العدل يختم زيارته إلى جمهورية النمسا

اختتم وفد من وزارة العدل السعودية زيارته لجمهورية النمسا الاتحادية أوائل شهر شعبان الماضي برئاسة فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديشي. وقد ضم الوفد المرافق كلاً من: القاضي بالمحكمة العامة بالرياض فضيلة الشيخ سعيد بن مفلح آل حامد، ورئيس كتابة العدل الأولى بالدمام فضيلة الشيخ سعد بن عبدالرحمن الحقباني وسعادة الأستاذ عبدالعزيز بن حمد الحسين مدير إدارة بيوت المال بالوزارة.

وجاءت الزيارة في إطار تقوية أواصر التعاون بين البلدين في مجال القضاء والعدل وتبادل الخبرات ووجهات النظر تنفيذاً للقرعة الثالثة من مذكرة التفاهم التي وقّعها معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومعالي وزير العدل النمساوي في شهر صفر الماضي والتي تنص على «تقوية التعاون بين البلدين من خلال تبادل الزيارات بين الوفود القضائية وعقد المؤتمرات والمحاضرات».

المهيزع مديراً عاماً للمستشارين بوزارة العدل

♦ وافق معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ترقية الأستاذ محمد بن عبدالعزيز المهيزع إلى المرتبة الثالثة عشرة مديراً عاماً لإدارة المستشارين بالوزارة.

وأعرب المهيزع عن شكره لمعالي وزير العدل على ثقته الغالية قائلاً: إن موافقة معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ترقيتي إلى المرتبة الثالثة عشرة وسام أعتز به وثقة غالية من معاليه، ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أرفع لمعاليه عظيم شكري وامتناني على دعمه المتواصل لي ولزملائي العاملين في الوزارة، وأرجو أن أكون عند حسن ظن معاليه، وأن تكون دافعاً لي على العمل بأقصى الجهد وبأفضل إنتاج وجدّ.

محكمة عروى العامة تنتقل لمبناها الجديد

♦ انتقلت المحكمة العامة بعروى إلى مبناها الجديد «حكومي» والذي يقع على الطريق العام وقد بلغت تكلفته أكثر من مليونين وثمانمائة ألف ريال وأقيم المبنى على مساحة ٢٦٠٠٠ م^٢.

٢٠٠ قاض سعودي ينهون دورات تدريبية في الجرائم الاقتصادية

أنهى نحو ٢٠٠ قاض سعودي دورات تدريبية متخصصة نظمته مؤسسة النقد العربي السعودي على عمليات غسل الأموال والجرائم الاقتصادية، وذلك وفق البرنامج التدريبي الذي صمّمته المؤسسة للقضاة في وزارة العدل ولديوان المطالم حول عمليات غسل الأموال والجرائم الاقتصادية.

ويهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين في البرنامج بالمعارف العلمية المتخصصة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجرائم الاقتصادية وتزويدهم بأهم الأنظمة والتعليمات والأعراف المرعية في هذه المجالات، ويغطي البرنامج التدريبي أهم العلوم والمهارات التي منها: (التدريب على أهم المعارف والممارسات المتعلقة بعمليات غسل الأموال: التدريب المتخصص حول عمليات الجرائم الاقتصادية وطرق مكافحتها).